

العنوان:	موقف عبدالعزيز فهمى من كتاب "الإسلام وأصول الحكم" للشيخ على عبدالرازق
المصدر:	المجلة التاريخية المصرية
الناشر:	الجمعية المصرية للدراسات التاريخية
المؤلف الرئيسي:	حسنى، سعيده محمد
المجلد/العدد:	مج41
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2002
الصفحات:	146 - 166
رقم MD:	1082138
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الدين والسياسة، المطبوعات الثقافية، عبدالرازق، علي حسن أحمد، ت. 1966 م، عمر، عبدالعزيز فهمى حجازى، ت. 1951 م.
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1082138

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب
الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

حسنى، سعيده محمد. (2002). موقف عبدالعزيز فهمى من كتاب
"الإسلام وأصول الحكم" للشيخ على عبدالرازق. المجلة التاريخية المصرية،
مج41، 146 - 166. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/1082138>

إسلوب MLA

حسنى، سعيده محمد. "موقف عبدالعزيز فهمى من كتاب "الإسلام
وأصول الحكم" للشيخ على عبدالرازق." المجلة التاريخية المصرية مج41
(2002): 146 - 166. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/1082138>

**موقف عبد العزيز فهمي من كتاب
(الإسلام وأصول الحكم)
للشيخ علي عبد الرازق**

د. سعيدة محمد حسنى

مُدْرِسَةُ التَّارِيخِ الْحَدِيثِ وَالْمَعَاوِرِ

بِكَلِيَّةِ تَرْبِيَةِ الْعَرِيْشِ - جَامِعَةِ قَنَاةِ السُّوَيْسِ

موقف عبد العزيز فهمي من كتاب (الإسلام وأصول الحكم) للشيخ علي عبد الرازق

شهدت الفترة من أبريل إلى سبتمبر ١٩٢٥ معركةً على جانب كبير من الخطورة، دارت حول كتاب (الإسلام وأصول الحكم) للشيخ علي عبد الرازق، القاضي الشرعي بمحكمة المنصورة الشرعية، والذي صدر في أبريل ١٩٢٥، واستنفدت ثلاث طبعات منه خلال عدة أسابيع من نشره.

ولابد من الإشارة هنا في عجالة إلى أطراف هذه المعركة قبل الخوض فيها، حتى يلم القارئ في نهاية الأمر بما انتهت إليه من قُص الاتلاف بين كلٍّ من حزبي الأحرار الدستوريين والاتحاد.

الطرف الأول:

وهو الشيخ علي عبد الرازق مؤلف الكتاب، وكان يشغل منصب القاضي الشرعي بمحكمة المنصورة الشرعية وقت الأزمة التي شغلت الصحافة والرأي العام المصري طوال شهور صيف ١٩٢٥. وقد وُلِدَ علي عبد الرازق سنة ١٨٨٨، وحصل على درجة العالمية من الأزهر سنة ١٩١٢، واختير وزيراً للأوقاف في وزارة إبراهيم عبد الهادي الأولى من ٢٧ ديسمبر ١٩٤٨ إلى ٢٥ يوليو ١٩٤٩^(١)، وكانت له علاقات وطيدة بحزب الأحرار الدستوريين، وتوفي في ٢٣ سبتمبر ١٩٦٦^(٢).

(١) د.أ. يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣: إشراف حسن يوسف، مركز الدراسات

السياسية والاستراتيجية، الأهرام ١٩٧٥، ص ٤٨٩.

(٢) الطليعة: نوفمبر ١٩٧١، ص ١١١.

الطرف الثاني:

هو عبد العزيز فهمي باشا، وقد وُلِدَ سنة ١٨٧٠، وحصل على ليسانس الحقوق سنة ١٨٩٠، وتدرج في السلك القضائي حتى وصل إلى رئيس محكمة النقض والإبرام، واختير وزيراً للحقانية في وزارة أحمد زيور الثانية، ووزيراً للدولة في وزارة محمد محمود الثانية، وتولى رئاسة حزب الأحرار الدستوريين مرتين، الأولى: سنة ١٩٢٥-١٩٢٦، والثانية: سنة ١٩٤١^(١)، وتوفي في مارس سنة ١٩٥١.

الطرف الثالث:

وهو يحيى إبراهيم، رئيس حزب الاتحاد، ورئيس الوزراء بالنيابة، ووزير المالية.

الطرف الرابع:

هو هيئة كبار العلماء، تلك الهيئة التي أنشئت طبقاً لقانون الجامع الأزهر سنة ١٩١١، وكانت مكونة من ثلاثين عالماً^(٢). وقد ظلت تمارس عملها حتى سنة ١٩٣٦، ثم تغير اسمها فأصبحت جماعة كبار العلماء، وفي سنة ١٩٦١ حل محلها مجمع البحوث الإسلامية^(٣).

هذه هي الأطراف الرئيسية التي تناولتها صحف الفترة التاريخية التي نحن بصدددها - من أبريل إلى سبتمبر ١٩٢٥ - ولكن هناك أطرافاً أخرى لم تظهر بنفس درجة الظهور التي ظهر بها الأطراف الذين سبق التنويه عنهم.

والكتاب الذي دارت حوله هذه المعركة الفكرية السياسية في واقع الأمر كان كتاب (الإسلام وأصول الحكم) للشيخ علي عبد الرازق، وسبب هذه الضجة التي أثيرت حوله هي موضوع الكتاب، حيث تناول نظام الخلافة الإسلامية في الفكر والأصول الإسلامية، وهذا الموضوع قد ظهر إلى حيز الوجود في هذه الآونة، بعد أن صدر في الدولة العثمانية قرار في أول نوفمبر عام ١٩٢٢ يقضى بإلغاء نظام السلطنة في أنقرة، مع الإبقاء على منصب الخليفة، ليتصرف العالم الإسلامي فيه، إن شاء أبقاه، وإن

(١) الأهرام: ٧ فبراير ١٩٤١.

(٢) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر: الأزهر تاريخه وتطوره من ١٢٨٣-١٩٦٤م، مطابع دار الشعب،

ص ٣٣٣.

(٣) الموسوعة العربية الميسرة: المجلد الأول، بيروت ٢٠٠٠، ص ٥٩٨.

شاء الغاء، إلى أن صدر قرار آخر يقضى بإلغاء الخلافة إلغاءً تاماً في «تركيا» في مارس عام ١٩٢٤^(١).

لذا فإن هناك ملابسات وظروفاً أحاطت بصدور هذا الكتاب سنشير إليها، وهذه الظروف والملابسات متعلقةً بأمرين:

الأمر الأول:

خاص بموضوع الكتاب، حيث تناول الخلافة والإمامة في الفكر والتاريخ الإسلامى، وخلص مؤلف هذا الكتاب إلى نتيجة مؤداها أن نظام الخلافة والإمامة غريب عن الإسلام كدين، ولا أساس له في المصادر والأصول الإسلامية المعتمدة عند المسلمين من كتاب وسنة وإجماع^(٢). وقضية الخلافة هذه تستحق المناقشة والجدل، ولكن موضوع هذا البحث ليس عن الخلافة، وأبسط ما يُقال عمّا ورد في الكتاب على لسان الشيخ على عبد الرازق في نهاية الأمر: هو تعبير عن وجهة نظرٍ تحتمل الخطأ والصواب، وتستحق المناقشة الفكرية.

الأمر الثاني:

وهو متعلق بتوقيت صدور هذا الكتاب، حيث صدر في وقت كان المتوقع فيه عقد مؤتمر إسلامى لبحث مسألة الخلافة هذه، وكان الملك فؤاد يرنو هو والعديد من رعماء العالم الإسلامى إلى منصب خليفة المسلمين، وهياً كلٌّ من حسن نشأت وكبار حزب الاتحاد الملك فؤادا لذلك المنصب. ومن ثمَّ لم يُنظر إلى كتاب (الإسلام وأصول الحكم) على أنه بحث أكاديمى، ولا على أنه جهد سياسى يوضح فكرة ترسخت لدى المسلمين، وإنما نُظر إليه على أنه سهمٌ موجهٌ إلى الملك فؤاد، ومن وراءه من قوَى سياسية، وقد يحمل هذا الرأى شيئاً من الصحة، إلا أنه لا يجب أن يترتب عليه مصادرة الرأى والفكر لمؤلفه.

وقد حَدَثَ أن استغلَّ هذا الكتاب أسوأ استغلال سياسى، وحاول أحمد شفيق

(١) الطليعة: نوفمبر ١٩٧١، ص ٩٢-٩٣.

(٢) انظر: الطليعة، نوفمبر ١٩٧١، ويوجد بها نص الكتاب ص ١٣٧ وما بعدها.

عرض مظاهر هذا الاستغلال على صفحات صحف وجرائد كل طرف من أطراف هذه المعركة، وكيف أن كلاً منهم أدلى بدلوه فيها^(١).

وسنورد هنا بعض ما ذكرته هذه الجرائد على سبيل المثال، والتدليل على شدة المعركة، قبل قرار هيئة كبار العلماء، لتبنيه الرأي العام والخاص في مصر لخطورة هذه المعركة الفكرية، حيث انقسم الرأي العام والصحف إزاء الشيخ على عبد الرازق إلى عدة فرقٍ .

الفريق الأول كان يرى ضرورة تجريم الشيخ، حيث إنه قد أتم - على حد تعبير هذا الفريق - عند مناقشته أمراً من أمور الإسلام وهو في موقعه الشرعي كقاضٍ شرعيٍّ، وأصحاب هذا الرأي هم رجالُ القصر، وعلى رأسهم حسن نشأت، الذي قال عنه الإنجليز إنه هو الذي يدير دفة الأمور في مصر (خلال عامي ١٩٢٤-١٩٢٥)^(٢). ومن أنصار هذا الفريق يحيى إبراهيم، رئيس حزب الاتحاد، ورئيس الوزراء بالنيابة، وهذا الفريق تأثيره قوى، حيث أوحى إلى هيئة كبار العلماء بالأزهر بمحاكمة الرجل، ومن الطبيعي أن يُجَدَّ معظم أعضاء هيئة كبار العلماء بالأزهر هذه الفكرة.

أما الفريق الثاني فقد رأى أن ما ذكره الشيخ على عبد الرازق - حتى ولو لم يتفق في بعض جزئياته مع البعض - هو في نهاية الأمر تعبير عن رأى، وحرية فكر. ومن أنصار هذا الفريق الليبراليون.

وهناك فريق آخر أظهر نوعاً من الشماتة، على الرغم من تأييده لرأى الفريق الثاني، والشماتة هنا في حزب الأحرار الدستوريين^(٣).

وعلى اعتبار أن موضوع بحثنا هذا هو موقف عبد العزيز فهمي من قرار هيئة كبار العلماء، فإنه ليس هناك ضرورة إلى الخوض فيما ذكر على صفحات هذه الصحف وتلك الجرائد، من مؤيدين ومعارضين لما ورد في هذا الكتاب، إلا أنه يجب الإشارة هنا إلى أن أنصار الملك فؤاد من الاتحاديين حركوا هيئة كبار العلماء بالأزهر - والتي

(١) انظر: حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية ١٩٢٥، الطبعة الأولى ١٩٢٨، ص ٧٤٤ وما بعدها.

(٢) أحمد شفيق: المرجع السابق، ص ٨٤٢.

(٣) د/ على شلبي، د/ مصطفى النحاس جبر: الانقلابات الدستورية في مصر من ١٩٣١-١٩٣٦، مركز

وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ ص ٤٨.

سبق أن أشرنا إليها من قبل - ضد المؤلف الشيخ على عبد الرازق، وبالفعل قررت الهيئة محاكمته طبقاً لقانون صدر ولم يستعمل^(١)، وهو قانون الجامع الأزهر الصادر في ١٩١١، تبعاً لنص المادة ١٠١ من هذا القانون، والذي عُرض على مجلس شورى القوانين خلال عامى ١٩١٠-١٩١١^(٢). وأبلغت هيئة كبار العلماء الشيخ «على عبد الرازق» بسبع تُهم يوم ٢٩ يوليو ١٩٢٥، وقد أبلغته أيضاً إنها ستعقد فى صورة هيئة تأديبية لمحاكمته يوم ٥ أغسطس، أى بعد أسبوع من إبلاغه، وقد طلب الشيخ مهلة أسبوعين حتى يُعدّ مذكرة يدافع بها عمّا أُبلغ به. وكانت التهم هى:

١- جعل الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ فى أمور الدنيا.

٢- أن الدين لا يمنع من أن جهاد النبى ﷺ كان فى سبيل الملك لا فى سبيل الدين، ولا لإبلاغ الدعوة إلى العالمين.

٣- وأن نظام الحكم فى عهد النبى ﷺ كان موضع غموض وإبهام، أو اضطراب أو نقص، وموجب للحيرة.

٤- وأن مهمة النبى كانت بلاغاً للشريعة، مجرداً عن الحكم والتنفيذ.

٥- إنكار إجماع الصحابة على وجوب نصب الإمام، وعلى أنه لا بد للأمة ممن يقول بأمرها فى الدين والدنيا.

٦- إنكار أن القضاء وظيفه شرعية.

٧- أن حكومة أبى بكر والخلفاء الراشدين من بعده لا دينية^(٣).

وفى ١٢ أغسطس ١٩٢٥ عقدت هيئة كبار العلماء اجتماعاً على شكل محكمة تأديبية لمحاكمة الشيخ، وفى الحقيقة أنها لم تكن محاكمة بقدر ما كانت إهانة للرجل، ويؤكد ذلك أنه عند دخول على عبد الرازق ألقى عليهم السلام فلم يسمع لتحيته ردّاً

(١) أحمد شفيق: المرجع السابق، ص ٧٤٦.

(٢) د/ سعيده محمد حسنى: المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى من ١٨٨٢-١٩١٤،

سلسلة مصر النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص ٢١٢.

(٣) أحمد شفيق: المرجع السابق، ص ٧٤٥.

أحسن منها، ولا مماثلاً لها^(١) ! وقد أعد الشيخ على عبد الرازق مذكرة دافع فيها عن موقفه من هذه التهم السبع^(٢)، إلا أن الهيئة لم تُلقِ بالأل إلى مذكرة الشيخ، وأصدرت حكمها في الساعة الثانية عشرة والنصف بعد الظهر، محتفظاً بإبداء أسبابه فيما بعد، وكان الحكم كالاتي: «حكمننا نحن شيخ الجامع الأزهر بإجماع أربعة وعشرين^(٣) معنا من هيئة كبار العلماء بإخراج الشيخ على عبد الرازق - أحد علماء الأزهر، والقاضي الشرعي بمحكمة المنصورة الشرعية، ومؤلف كتاب (الإسلام وأصول الحكم) - من زُمرَة العلماء»^(٤).

وقد استنكرت الجريدة اليومية سنة ١٩١١ هذه الجزئية الخاصة بسحب شهادة العالمية، وطرد العالم الإسلامي من زُمرَة العلماء، فذكرت أنه ليس من المنطق أن تُترك شهادة العالمية رهناً لأمر هيئة كبار علماء الأزهر، حيث إنها ملك لصاحبها، ولا يحق لأي هيئة سلبه إياها^(٥).

موقف عبد العزيز فهمي بعد إصدار الحكم

ومما يدعو للتعجب أن هيئة كبار العلماء قد أرسلت صورة حكمها إلى مجلس الوزراء دون الأسباب، فكان لا بد من طلبها، إلا أنها قد تأخرت في إرسال هذه الأسباب، فأثار ذلك الرأي العام المصري، فهناك من أول هذا التأخير بشيء من السخرية، فذكروا أن الكتاب يقع في مائة صفحة، وأن هيئة كبار العلماء أصدرت الحكم بإجماع ٢٤ عالماً، فلو أنهم تقاسموا الكتاب فيما بينهم لخص كل منهم أربع صفحات تُقرأ وتبحث وتمحص في ساعة أو ساعات إذا كانوا قد أصدروا الحكم قبل قراءته. ما بالك والمفروض شرعاً وعقلاً أنهم لم يحكموا إلا بعد أن قرءوه ووجهوا تهمهم إلى الشيخ؟ إذن فإن التأخير في إرسال الأسباب ونشرها على الرأي العام ما هو إلا أن هذه الهيئة قد رأت أنها أخطأت في حكمها^(٦)، وغير ذلك من التاويلات التي جرت على السنة الناس وقت ذلك.

(١) جريدة السياسة، ١٣ أغسطس ١٩٢٥.

(٢) انظر: أحمد شفيق، المرجع السابق، ص ٧٤٨-٧٥٤.

(٣) ملحوظة: هذه الهيئة كان عددها عند إصدار قانون الجامع الأزهر سنة ١٩١١ ثلاثين عضواً.

(٤) جريدة السياسة، ١٣ أغسطس ١٩٢٥.

(٥) الجريدة اليومية، ١٥ يناير ١٩١١.

(٦) السياسة، في ٢ سبتمبر ١٩٢٥، العدد ٨٨٢، ص ٤، حديث اليوم.

المهم أن الهيئة قد أرسلت الأسباب فى ٢ سبتمبر إلى سكرتارية مجلس الوزراء، وبالتالي أرسلت السكرتارية صورة الحكم، بالإضافة إلى الأسباب التى أرسلتها هيئة كبار العلماء إلى وزير الحقانية عبد العزيز فهمى، وأرسلت إليه خطاباً تبلغ معاليه فيه صورة الحكم الصادر من هيئة كبار العلماء بتاريخ ١٢ أغسطس الماضى على الشيخ على عبد الرازق، القاضى الشرعى بمحكمة المنصورة الشرعية، بسبب ما جاء فى كتاب (الإسلام وأصول الحكم) قائلة: «نرجو من معاليكم التكرم باتخاذ ما يلزم من الإجراءات لتنفيذه طبقاً للمادة ١٠١ من قانون الأزهر»^(١).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكم وأسبابه يقع فى ١٤ صفحة من القطع الكبير^(٢). فلما وجد عبد العزيز فهمى أن تنفيذ الحكم بما فيه من شبهة البطلان وعدمه، خاصة أن المادة ١٠١ من قانون الجامع الأزهر الصادر سنة ١٩١١ تتعلق بما يرتكبه العالم من سلوك يشين الأزهر لم تكن متعلقة بما يبيده العالم من آراء أو تصريح بفكر معين، حتى ولو كان يحتمل فيه الخطأ، فإن عبد العزيز فهمى قد رأى أنه من الضرورى الاستئارة برأى كبار رجال القانون، فأحال الحكم إلى لجنة قلم القضايا بوزارة الحقانية، حتى إذا رأت أن الحكم صدر عن هيئة مختصة، وأنه لا مانع فى الدستور من تنفيذ هذا الحكم، اتخذ الرجل ما يقتضيه الضمير والواجب والدستور. وأما إذا كان الحكم قد صدر عن هيئة مدرسية - كما كان يُشاع وقت ذاك - وأنها غير مختصة، وفى دستور ١٩٢٣ ما يمنع من تنفيذ هذا الحكم، أُعْتَبِرَ باطلاً غير مستحق التنفيذ.

لذا فقد أرسل الحكم المشار إليه إلى لجنة قلم القضايا بالإضافة إلى الأسباب، ومذكرة الدفاع التى كان قد أعدها الشيخ على عبد الرازق وأثبتت فى محضر هيئة كبار العلماء يوم مثول الشيخ أمامها فى ١٢ أغسطس ١٩٢٥، وأضاف إليها عدة استفسارات طلب من اللجنة بحثها، وطلب منها أن يكون رأيها مبنياً على إجابة هذه الاستفسارات وهى:

أولاً: هل نص الفقرة الأولى من المادة ١٠١ من قانون الأزهر الصادر فى سنة ١٩١١ يقصر اختصاص هيئة كبار العلماء على الأفعال الشائنة التى تمس كرامة وسُمة

(١) السياسة، فى ٣ سبتمبر ١٩٢٥، العدد ٨٨٣، ص ٤.

(٢) انظر صورة ذلك الحكم وحيثياته فى نهاية هذا البحث.

العالم، أو هو نص عام يشمل جريمة الخطأ في الرأي من حيث ما نسب إلى الشيخ على عبد الرازق ووقعت المحاكمة فيه؟

ثانياً: إن كان النص المذكور عاماً يشمل جريمة الفعل الشائن وجريمة الخطأ في الرأي معاً، فهل أحكام الدستور في المادتين ١٤ و١٦٧ وغيرهما من أحكام الدستور لا تأثير لها في حكم الفقرة المذكورة من جهة جريمة الخطأ في الرأي؟

ثالثاً: إن كان نص الفقرة المذكورة من المادة ١٠١ عاماً يشمل الجريمتين معاً، وكانت نصوص الدستور لا تأثير لها فيما يتعلق بإخراج العالم من زُمرَة العلماء، فلا تأثير لها أيضاً في العقوبة والتبعيات التي تترتب على حكم هيئة كبار العلماء من طرد العالم من وظيفته، وقطع مرتبه، وحرمانه من الدخول في خدمة حكومية^(١).

ومن قراءة المقالة التي أوردتها جريدة السياسة، والتي أورد بعضاً منها أحمد شفيق، والمتضمنة لأسئلة عبد العزيز فهمي، يمكن أن نحلل موقف الأخير تحليلاً قد لا يجانب بعضه الخطأ، ويمكن إجمال هذا التحليل في عدة نقاط، هي:

١- أن عبد العزيز فهمي كان يحاول من خلال هذه الأسئلة التشكيك في اختصاص هيئة كبار العلماء بالأزهر، وأنها فقط من حقها إدانة الرجل وليس إصدار حكم ضده بإخراجه من زُمرَة العلماء.

٢- كذلك يحاول الاستناد إلى نصوص دستور ١٩٢٣ لعلّه يجد فيها ما يدحض ذلك الحكم ويبطله، أو يبطل الفقرة الأولى من المادة ١٠١ المُحاكم بها الشيخ على عبد الرازق.

٣- يحاول عبد العزيز فهمي من خلال أسئلته التأكيد على أن ما ورد بكتاب (الإسلام وأصول الحكم) على لسان مؤلفه ما هو إلا خطأ في الرأي، أو أنه قد جَانِبَهُ الصواب في بعضها، ومن ثمّ يكون البحث في الفقرة الأولى من المادة ١٠١ عمماً يُعاقب على الخطأ في الرأي.

(١) أحمد شفيق، المرجع السابق، ص ٧٧٥-٧٧٦، نقلاً عن جريدة السياسة، ٧ سبتمبر ١٩٢٥.

٤- التأكيد على أن المادة ١٠١ متعلقة بما يرتكب العالم من أفعال لها صلة بالسلوك الشخصى له، وتشين هيئة كبار العلماء والأزهر. هذا بالإضافة لما أبداه عبد العزيز فهمى عن تأثير نصوص دستور ١٩٢٣، على ما يترتب على حكم هيئة كبار العلماء من عزل الشيخ من وظيفته وقطع مرتبه . . . إلخ.

٥- إن عبد العزيز فهمى فى كل ما سبق من استنتاجات وآراء كان يبحث عن مَخْرَج قانونى ليتمكن من الوقوف بجانب الشيخ على عبد الرازق، على الرغم من اعتراف الأول بأنه لم يكن قد رأى على عبد الرازق من قبل^(١).

وهنا تتساءل: هل موقف عبد العزيز فهمى هذا من قضية الشيخ على عبد الرازق هو موقف شخصى نتيجة علاقته القديمة بأل عبد الرازق، منذ عهد بعيد؟ أم أنه موقف شخصية ليبرالية تؤمن بحرية الفكر والتعبير عن الراى.

وفى تقديرنا أنهما السببين معاً، فعلى الرغم مما ذكره عبد العزيز فهمى من عدم معرفته الشخصية للشيخ على عبد الرازق، فإن الإشارة إلى أن «على عبد الرازق» هو ابن حسن عبد الرازق قُطب حزب الأمة، ووكيل هذا الحزب الذى يُعدُّ حزب الأحرار الدستوريين امتداداً له. وأفراد عائلة عبد الرازق أغلبهم رُوِّاد للفكر الحديث فى أواخر القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، وترجع صلة عبد العزيز فهمى بهم إلى ما قبل إنشاء حزب الأحرار الدستوريين، حيث كان يتردد كثيراً على بيتهم^(٢)، لذا فإنه من الطبيعى - وعبد العزيز فهمى يشغل منصب وزير الحقانية وقت حدوث معركة كتاب (الإسلام وأصول الحكم) - أن يكون له موقف من قرار هيئة كبار العلماء ضد مؤلف هذا الكتاب، على اعتبار أنه يعمل فى وزارة الحقانية، وعبد العزيز فهمى هو رئيسه المباشر، فكان لزاماً على الأخير أن يبحث عن مَخْرَج قانونى يساعد به الشيخ، ويرد جزءاً من صداقته لهذه الأسرة من ناحية، ومن ناحية أخرى يخرج من المأزق الذى كان يتناهى تنافياً دستورياً مع حرية الراى والفكر التى أقرها دستور ١٩٢٣، حيث إن عبد العزيز فهمى كان ممن يؤمنون بالفكر الليبرالى، وبالتالي فإن

(١) عبد العزيز فهمى، هذه حياتى، تقديم طاهر الطناحى، دار الهلال ١٩٦٣، ص ١٥٤.

(٢) د/ حسين فوزى النجار، الدكتور هيكل وتاريخ جيل من ١٨٨٨-١٩٥٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨، ص ٢٣٥.

أصحاب هذا الفكر هم الذين نددوا بمثول على عبد الرازق أمام هيئة كبار العلماء قبل إصدار الحكم من جانبها، ومن هؤلاء عباس محمود العقاد، حيث كتب في السياسة مساهمًا بقلمه في هذا المضمار، وذكر أنه قد قرأ الكتاب وما وجدَ به ما يستحق هذه الضجة المثارة حوله، خاصةً ما قيل بضرورة محاكمة الشيخ أمام هيئة تأديبية. . . واستطرد الرجل في قوله بأنه يرى أن الخلافة ليست أصلاً من أصول الإسلام، واستند في ذلك إلى بعض الأحاديث النبوية وأقاويل بعض الفقهاء، ومن ثمَّ وارد الخطأ والصواب في الرأي، ومن الجائز أن تكون هناك معركة فكرية يسئل كل فريق سيفه لها بالحجة والبرهان. ويضيف العقاد قائلاً: إنه لا يدافع عن على عبد الرازق لشخصه، ولا عن مذهبه السياسي، وإنما يدافع عن حرية الرأي والتعبير، وإنه لم يرَ «على عبد الرازق» من قبل، ولو قابله في الطريق لا يستطيع التعرف عليه، لكنه فقط يذكر بأنه قد مضى الوقت الذي يتصدى فيه جماعة من الناس بأى صفة من الصفات لإكراه الأفكار والآراء على النزول عند من تتبعه، أو من هو من أنصارها^(١).

وليس غريباً أن يكون موقف عبد العزيز فهمي هو موقف لبيرالى، حيث ذكر هو الآخر أنه أحضر الكتاب وقراه بعد إصدار الهيئة لحكمها فلم يجد أدنى فكرة يؤأخذ عليها مؤلفه^(٢). ومن ثمَّ كان تحويل الحكم بحيثياته، ومذكرة الشيخ على عبد الرازق، واستفسارات وزير الحقانية، إلى لجنة قسم القضايا بوزارة الحقانية.

اجتماع يوم ٥ سبتمبر وما ترتب عليه

كان يوم السبت ٥ سبتمبر هو الفيصل في هذه المعركة، حيث تعقدت الأمور بأسرع مما يتوقع أحد، ذلك أنه أثناء اجتماع مجلس الوزراء بالإسكندرية سأل يحيى إبراهيم - رئيس الوزراء بالنيابة - عبد العزيز فهمي عمّا تم في تنفيذ حكم هيئة كبار العلماء بخصوص الشيخ على عبد الرازق؟ فأخبره الوزير بأنه أحال القضية على مستشارى قسم القضايا بوزارة الحقانية وينتظر ردهم عليه.

وهنا حدث ما لا يحمد عقباه، فقد ثار يحيى إبراهيم، لأنه أرسل الحكم إلى وزير الحقانية للتنفيذ وليس للبحث، ومن ثمَّ حدثت مشادة كلامية بين كلٍّ من عبد العزيز

(١) السياسة، فى ٢٠ يوليو ١٩٢٥، ص ٥.

(٢) عبد العزيز فهمي، المرجع السابق، ص ١٥٤.

فهمى ويحيى إبراهيم، انتهت - كما تذكر صُحُف هذه الفترة - بخروج يحيى إبراهيم من المجلس وعودته مرة أخرى، ذاكراً لعبد العزيز فهمى: إن العمل بيننا أصبح مستحيلاً، فليستقل أحدنا! فرد عليه وزير الحقانية: فإننى لن أستقيل، أقلنى أنت إن أردت.

.. فما كان من يحيى إبراهيم إلا أن أخرج ورقة من جيبه وكتب فيها إحالة أعباء وزارة الحقانية إلى على ماهر، وزير المعارف العمومية وقت ذاك، وعلى إثر ذلك عاد عبد العزيز فهمى إلى منزله، وفى مساء اليوم نفسه نشرت جريدة الاتحاد المسائية فى ملحقها نص المرسوم الملكى الذى يقضى بذلك الأمر^(١).

ولم يصدق محمد حسين هيكل هذا الخبر حين سمعه تليفونيا من أحد أصدقائه، وعلّق قائلاً: إنه لم تجرِ العادة فى أى بلد أن يُقالَ وزير من الوزارة، لأن الطبيعى أن يُعاد تشكيل الوزارة بدون الوزير غير المرغوب فيه^(٢)، فتأكد له الخبر بعد ذلك حين أحضر جريدة الاتحاد المسائية وقرأ المرسوم الملكى.

ردود فعل خروج عبد العزيز فهمى من الوزارة

بقي أن نتساءل عن ردود فعل خروج عبد العزيز فهمى من الوزارة على كافة المستويات:

أولاً: على مستوى حزب الأحرار الدستوريين

ذلك الحزب الذى كان يرأسه عبد العزيز فهمى، وبقي فى الوزارة منه - بعد خروج الأخير - وزيران، هما محمد على وزير الأوقاف، وتوفيق دوس وزير الزراعة. كان عبد العزيز فهمى يخشى من أن يخذله رجلاً الحزب فى الوزارة إذا ما طُلب منهما تقديم استقالتيهما من الوزارة، وكان إحساسه فيه شىء من الصدق، ويؤكد ذلك ما ذكره محمد حسين هيكل، حيث طلب منهما ضرورة العودة إلى القاهرة حتى يجتمع مجلس إدارة الحزب على فور إقالة رئيسه، فكان ردُّ الوزيرين عليه بالتريث فى عقد

(١) أحمد شفيق، المرجع السابق، ص ٧٧٨.

(٢) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الأول ١٩١٢-١٩٣٧، مكتبة النهضة المصرية

الطبعة الأولى ١٩٥١، ص ٢٣٤-٢٣٥.

هذا الاجتماع. وأمام إلحاح محمد حسين هيكل على اعتبار أن خروج عبد العزيز فهمي من الوزارة بهذه الصورة يُعدُّ إهانة لكرامة حزب الأحرار الدستوريين، فوافق الرجلان، على أن يكون الاجتماع مساء يوم الثلاثاء ٨ سبتمبر ١٩٢٥^(١).

وفى الساعة السادسة من مساء اليوم المقترح اجتمع مجلس إدارة الحزب حتى العاشرة والنصف تحت رئاسة عبد الحميد البكري، وكان جميع الحاضرين ملمين بدقائق المسألة، وتمخض الاجتماع عن إصدار قرار يُعدُّ لطمة للوزارة بإجماع الآراء، وهو:

أولاً: الثقة التامة برئيسه سعادة عبد العزيز باشا فهمي، وبزميليه صاحب السعادة محمد علي باشا، وتوفيق دوس باشا، وتأبيدهم.

ثانياً: الاحتجاج على التصرف المخالف للدستور والتقاليد السياسية بإقالة رئيس الحزب من الوزارة.

ثالثاً: استنكار ما يروجه خصوم الحزب من أن هذا التصرف المخالف للدستور منشؤه مسألة دينية. والتصريح بأن حزب الأحرار الدستوريين يحافظ أشد المحافظة على الإسلام دين الدولة.

رابعاً: عدم التعاون مع الحكومة الحاضرة، واستقالة وزراء الأحرار الدستوريين منها.

خامساً: طلب بيان تفصيلي يضعه وزراء الأحرار الدستوريين عن التصرفات التي تمت أثناء وجودهم في الوزارة وموقفهم إزاءها، وما قاموا به لخدمة البلاد، ويعرض هذا البيان على مجلس الإدارة^(٢).

وبعد يوم من قرار مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين، ذهب كلٌّ من محمد علي وتوفيق دوس إلى مكتيبيهما وقدمًا استقالتيهما.

استقالة محمد علي وزير الأوقاف

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء:

(١) محمد حسين هيكل، المرجع السابق، ص ٢٣٦.

(٢) السياسة، ٩ سبتمبر ١٩٢٥، العدد ٨٨٨، ص ٤، ٥.

أنشرف بأن أرفع لدولتكم استقالتي من الوزارة،
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

محمد على».

أما استقالة توفيق دوس وزير الزراعة فكانت:

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء:

يؤلمنى أن أنتحى عن القيام بنصيبى من أعباء الحكم ومسئوليته فى هذا الوقت
العصيب الذى تجتازه البلاد الآن، ولكنى أرى مع ذلك أن استمرارى فى القيام بهذا
العبء فى هذا الظرف غير متيسر علىّ.

إن هذا لن يمنعنى من أن أكون خارج الحكم كما كنت داخله، المصرىّ المخلص
لواجبه، والخادم الأمين لبلاده ومليكه.
وتقبلوا دولتكم خالص الاحترام.

توفيق دوس»^(١).

ومن قراءة هاتين الاستقالتين يتضح أنهما كانا مترددين فى تقديمهما، وأنهما فعلاً
ذلك نزولاً على رغبة مجلس إدارة الحزب الذى ينتميان إليه، وتضامناً مع رئيسه عبد
العزیز فهمى، ويتضح هذا من نص الاستقالتين، فالأولى: مختصرة اختصاراً يتم عمماً
بداخل صاحبها من عدم الرغبة فى ذكر السبب الذى دفعه لتقديم هذه الاستقالة.

أما الثانية: فقد أطال صاحبها إطالةً تعلن صراحة عن اضطراره إلى تقديم هذه
الاستقالة دون التصريح بأسباب هذا الاضطرار.

وفى الحقيقة أنه كان لابد من خروج الوزيرين من الوزارة حفظاً لماء وجه حزبهما،
وصوتاً لكرامة رئيسه عبد العزیز فهمى.

وفى اليوم التالى من تقديم الاستقالة أرسل يحيى إبراهيم إلى الوزيرين قبوله
استقالتيهما. وفى يوم ١٢ سبتمبر تم تعديل الوزارة، حيث أصبحت اتحادية دماً
ولحماً، أو كما أطلقت عليها صحف هذه الفترة: وزارة إدارية لتسيير شئون داووين
الحكومة.

(١) المقطم، ١٠ سبتمبر ١٩٢٥، ص ٤.

ويعتقد أن هذا الشكل من الوراثة هو المتناسب مع الظروف السياسية^(١) في البلاد وقت ذلك.

ثانياً: على مستوى حزب الاتحاد

من الثابت تاريخياً أن حزب الاتحاد كان حزباً ضعيفاً، إذ لم يكن لديه قاعدة جماهيرية مثل حزب الوفد، ومن ثمَّ فقد كان في احتياج إلى أن يظهر بمظهر يختلف عما كان يكتنهُ تجاه الأزمة الوراثة وخروج عبد العزيز فهمي.

ويمكن رصد موقف حزب الاتحاد من خلال أمرين:

الأول: هو ما حاولت جريدة الاتحاد - لسان حال الحزب - أن تُبدية من مناقشة قضية الشيخ على عبد الرازق على أنها قضية دينية، وأن قيام عبد العزيز فهمي بتحويل حكم هيئة كبار العلماء إلى لجنة قسم القضايا بوزارة الحقانية عمل غير ديني، على اعتبار أن جُلَّ أعضاء هذه اللجنة من غير المسلمين.

الثاني: وهو خاص بما صرح به يحيى إبراهيم رئيس الوزراء بالنيابة من أن ما حدث بينه وبين عبد العزيز فهمي منشؤه خلاف في وجهات النظر، ويجب ألا يترتب عليه خروج حزب الأحرار الدستوريين من الوزارة، لأن الخلاف كان حول تنفيذ حكم هيئة كبار العلماء بالأزهر الخاص بفصل الشيخ على عبد الرازق من وزارة الحقانية، وكيف أن عبد العزيز فهمي قام بتحويل هذا الحكم للجنة قسم القضايا بالوزارة دون الرجوع إلى يحيى إبراهيم.

وفي مقابلة أجراها مندوب إحدى الجرائد مع يحيى إبراهيم، ذكر أن الخلاف بينه وبين وزير الحقانية خلاف شخصي وليس له علاقة بحزب الأحرار الدستوريين، ونفى نفيًا تاماً أن يكون وراء هذا الخلاف موقف حزبي^(٢). وحاول تقديم ترضية لحزب الأحرار الدستوريين، خشية أن يضغط على محمد على وتوفيق دوسن فيقدا استقالتهما من الوزارة، وبالتالي يفض الائتلاف الذي بدأ في مارس من نفس العام، والذي عدَّ وقت ذلك ائتلاف مصلحة أو زواج مؤقت بين الحزبين^(٣).

(١) أحمد شفيق، المرجع السابق، ص ٨١٧.

(٢) المقطم، في ٨ سبتمبر ١٩٢٥، ص ٥.

(٣) ا.د. يونان لبيب رزق، المرجع السابق.

وقد أورد أحمد شفيق نص بيان الحزب الاتحاد يعلن فيه أسفه لما حدث من خروج عبد العزيز باشا فهمي، مؤكداً أن الخلاف لم يكن منشؤه خلافاً حزبياً، وإنما هو حادث شخصي بحت، يمكن وقوعه حتى لو كان وزير الحقانية اتحادياً وتَصَرَّفَ نفس تصرف عبد العزيز فهمي (١).

ويعتقد أن موقف يحيى إبراهيم وحزبه هذا كان وراءه نيفل هاندرسون، القائم بأعمال المندوب السامي البريطاني، لأن معنى فض الائتلاف عودة الكرة إلى ملعب حزب الوفد، وهذا ما لم يرغب فيه الإنجليز، وفي الوقت نفسه كانوا غير راغبين في انفراد الاتحاديين بالحكم.

وحاولت «المقطم» التأكيد على أن خروج الدستوريين من الوزارة في هذا الوقت - خاصة أن البلاد كانت منشغلة بإعداد قانون الانتخاب - تَصَرَّفَ غير وطني، وطالبتهم بأن يتحملوا حتى يخرج القانون إلى حيز الوجود وتمتع البلاد بنظام برلماني، وبالتالي تُحَلَّ الوزارة ويُعاد تشكيلها أمامه. غير أن هذه المحاولات ذهبت أدراج الرياح، وقدم محمد علي وتوفيق دوس استقالتيهما في ١٠ سبتمبر، وقُبِلت الاستقالتان، وبعد ذلك عدلت الوزارة حتى أصبحت وزارة إدارية، وهذا هو الشكل الوزاري الذي كان يتناسب مع ظروف مصر في تلك الآونة كما ذكرنا آنفاً.

وبعد تعديل الوزارة بعدة أيام، اجتمع المجلس المخصوص بوزارة الحقانية في الساعة العاشرة والثلاث صباح يوم الخميس ١٧ سبتمبر ١٩٢٥ تحت رئاسة علي ماهر وزير الحقانية بالنيابة، وقام بتنفيذ قرار هيئة كبار العلماء بالأزهر الخاص بفصل الشيخ علي عبد الرازي من زمرة العلماء، ومن وظيفته كقاضٍ شرعي بوزارة الحقانية (٢). وبذلك طويت صفحة المعركة الفكرية التي أثيرت حول كتاب (الإسلام وأصول الحكم)، إلى أن فُتحت مرة أخرى بعد ذلك بعدة أشهر على إثر إصدار كتاب طه حسين (في الشعر الجاهلي) سنة ١٩٢٦.

ثالثاً: على مستوى الأحزاب الأخرى

على الرغم من أن الأصوات التي ارتفعت في صحافة حزبي الوفد والسعديين كانت

(١) أحمد شفيق، المرجع السابق، ص ٧٩٦.

(٢) السياسة، ١٨ سبتمبر ١٩٢٥، ص ١.

تتصغر لحرية الفكر، وحق الشيخ على عبد الرازق في التعبير عن رأيه، إلا أنها أظهرت الشماتة الواضحة مما وقع بين كل من عبد العزيز فهمي ويحيى إبراهيم، والذي انتهى بخروج الأول من الوزارة، فأخذت جريدة كوكب الشرق تنشر مقالات تحمل الكثير من هذه الشماتة على إثر أزمة ٥ سبتمبر ١٩٢٥، فكتبت مقالاً تحت عنوان: (أساء دخولاً وأساء خروجاً)، وآخر حمل عنوان: (وما ظالمٌ إلا ويُبلى بأظلم)، وغيرها من المقالات التي تعلن بصراحة عن شماتهم فيما ألمَّ بالأحرار الدستوريين ورؤسهم^(١). ولكن هذه الأزمة انتهت بالتقارب بين الأحزاب في اجتماع ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ في فندق «الكوتنتنتال».

رابعاً: على مستوى دار المندوب السامي البريطاني

أما دار المندوب السامي البريطاني فقد اتسم موقفها باليقظة والترقب، حيث أن الإنجليز لم يكونوا راغبين في فض الائتلاف، لما يترتب عليه من نتائج سياسية في مصر، لذا أخذت جريدة المقطم - المعروفة باتجاهاتها الإنجليزية - تلوح إلى أن الربح من فض هذا الائتلاف هم الزغلوليون^(٢)، لذا يجب على حزب الأحرار الدستوريين التريث في سحب وزيريه من الوزارة. بالإضافة إلى ذلك طلب «هاندرسون» من القصر والاتحاديين ضرورة تقديم ترضية لحزب الأحرار الدستوريين حتى تظل الوزارة كما هي، لاستمرار إضعاف موقف حزب الوفد والسعديين، متناسياً أن الأحزاب خلقت لخدمة البلاد ولم تُخلَق للبلاد لخدمة الأحزاب.

وكانت دار المندوب السامي البريطاني في تلك الأزمة غير مستعدة للوقوف بجوار عبد العزيز فهمي بسبب غياب المندوب السامي «السني»، وانتظار مجيء مندوب آخر «لويد جورج». وكان القائم بأعمال المندوب السامي «نيفل هاندرسون»، على الرغم من أن سياسة دار المندوب السامي لا تتغير بتغير المندوب السامي، لأنه مُنفذٌ لسياسة ثابتة ومخططة من جانب حكومته، لذا حاول «هاندرسون» الإبقاء على الائتلاف، وفي الوقت نفسه تبنى نظرية تقول بأن قضية الشيخ على عبد الرازق هذه مسألة دينية وليست دستورية ولا سياسية، ومن ثم فإن الاختصاص فيها يرجع لهيئة كبار العلماء

(١) كوكب الشرق، سبتمبر ١٩٢٥.

(٢) المقطم، في ٨ سبتمبر ١٩٢٥، ص ٥.

بالأزهر. وقد كان فى تبئى دار المندوب السامى البريطانى لهذه النظرية مَخْرَجٌ من الموقف الحرج تجاه الأحرار الدستوريين، خاصة وأنهم لم يكونوا راغبين فى إيجاد عبد العزيز فهمى فى الوزارة، إلا أن الائتلاف كان الهدف منه ضرب حزب الوفد، ويؤكد ذلك رأى المندوب السامى «ونجت» فى عبد العزيز فهمى حين عُرِضَ اسم الأخير لإدخاله فى وزارة حسين رشدى الثالثة، فإنه رفض قائلاً: «ليس لديه أية خبرة إدارية»^(١).

ولَوَحَّتْ جرائد سبتمبر وأكتوبر ١٩٢٥، والتي تنشر أقوال بعض الصحف فى لندن، والتي تذكر أن عبد العزيز فهمى قد استمر فى الوزارة أكثر مما كان متوقفاً له، مما دفع عبد العزيز فهمى للتصريح يوم ٣٠ أكتوبر من نفس العام، يوم الاحتفال بتأسيس حزب الأحرار الدستوريين، بأن دخوله الوزارة محنة حمَّدَ الله - تعالى - على خروجه منها، هذا بالإضافة إلى انتقاده لرئيس الوزراء بالنيابة، لأنه استغل سكوته وأخذ يتحدث إلى الصحف، ويتعلم الخطابة فى المحافل على حسابه^(٢) - كما ورد على لسانه وقت ذاك - أخذاً فى تبرير بعض المواقف التى حدثت أثناء وجوده فى الوزارة وتُحَسَّبُ عليه، مما جعل جريدة الاتحاد المسائى تنشر فى مقالين، يحمل الأول عنوان: «أرئيسُ حزبٍ يبدع فى آرائه؟ أم خاطئٌ يعتذر عن خطاياها؟ أم مريضٌ يهذى؟»، والعنوان الآخر: «ما يبلغ العداء بجاهل. ما يبلغ الجاهل من نفسه»^(٣).

وفى المقاليتين انتقدت الجريدة تصريحات عبد العزيز فهمى قائلة: إنه جنُّ مرتين، الأولى: عندما دخل الوزارة وصرَّحَ بأن الدستور فضفاض، وأن الملك من حقه فض مجلس النواب. والثانية: عندما أُقيل فأخذ يعتذر عن تصرفاته داخل الوزارة، ويصرح بحقائق تنقصها الصحة أحياناً.

وفى النهاية يمكن القول بأن هذا الائتلاف كان ائتلافَ مصلحة، ومن ثمَّ لم يكن من المتوقع استمراره، سواء ظهر كتاب على عبد الرازق أو لم يظهر، وسواء كان هناك حُكْمٌ أو لم يكن من هيئة كبار العلماء بالأزهر ضد الشيخ على عبد الرازق، وطلب من عبد العزيز فهمى تنفيذه بصفته وزيراً للحقانية، وأبى التنفيذ من نفسه إلا بعد

(١) أ.د. يوانان لبيب رزق، المرجع السابق، ص ١٩٦.

(٢) السياسة، ٢١ أكتوبر ١٩٢٥، ص ١، ٢.

(٣) الاتحاد، ٣١ أكتوبر ١٩٢٥.

١٦٤ ————— موقف عبد العزيز فهمي من كتاب (الإسلام وأصول الحكم)

عرض القضية على لجنة قسم القضايا بالوزارة للاستشارة برأيها ومدى قانونية تنفيذ هذا الحكم، ممّا ترتب عليه إقالته من الوزارة في ٥ سبتمبر ١٩٢٥، وبالتالي فض الائتلاف بين حزبي الاتحاد والأحرار الدستوريين.



مصادر البحث

أولاً: الدوريات

- ١- جريدة الاتحاد: سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر ١٩٢٥.
- ٢- مجلة آخر ساعة: مارس ١٩٥١.
- ٣- جريدة الأساس: مارس - أبريل ١٩٥١.
- ٤- جريدة الأهرام: فبراير ١٩٤١.
- ٥- جريدة البلاغ: سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر ١٩٢٥.
- ٦- جريدة «الجريدة اليومية»: ١٩١٠-١٩١١.
- ٧- جريدة السياسة: من يونية - نوفمبر ١٩٢٥.
- ٨- مجلة الطليعة: نوفمبر ١٩٧١.
- ٩- جريدة كوكب الشرق: من يوليه إلى أكتوبر ١٩٢٥.
- ١٠- جريدة المقطم: من أغسطس - نوفمبر ١٩٢٥.

ثانياً: المراجع

- ١- أحمد شفيق باشا: حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية، ١٩٢٥، الطبعة الأولى ١٩٢٨.
 - ٢- الموسوعة العربية الميسرة: المجلد الأول، دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان ٢٠٠٠.
- صورة طبق الأصل من طبعة ١٩٦٥ التى أصدرتها بالقاهرة دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، إشراف محمد شفيق غريال.

- ٣- د/ حسين فوزى النجار: الدكتور هيكل وتاريخ جيل، من ١٨٨٨-١٩٥٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.
- ٤- د/ سعيدة محمد حسنى: المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى، ١٨٨٢ - ١٩١٤، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، مصر النهضة، إشراف أ.د/ يونان لبيب رزق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.
- ٥- د/ عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية، تقديم أ.د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار العودة بيروت، ومكتبة مدبولى القاهرة، ١٩٧٥.
- ٦- د/ عبد العزيز رفاعى: الديمقراطية والأحزاب السياسية فى مصر الحديثة والمعاصرة، من ١٨٧٥-١٩٥٢، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٩٧٧.
- ٧- عبد العزيز فهمي: هذه حياتى، تقديم طاهر الطناحى، دار الهلال ١٩٦٣.
- ٨ - د/ عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨-١٩٣٦، مكتبة مدبولى، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٣.
- ٩- د/ على شلبى - د/ مصطفى النحاس جبر: الانقلابات الدستورية من ١٩٣١-١٩٣٦، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، إشراف وتقديم أ.د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١.
- ١٠- لمعى المطيعى: هؤلاء الرجال من مصر، الجزء السادس، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣.
- ١١- د/ محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الأول من ١٩١٢-١٩٣٧، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى ١٩٥١.
- ١٢- محمد كامل سليم: صراع سعد فى أوربا، مؤسسة أخبار اليوم، العدد ٩٦، يونيو ١٩٧٥.
- ١٣- وزارة الأوقاف وشئون الأزهر، الأزهر: تاريخه وتطوره، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م، مطابع دار الشعب.
- ١٤- أ.د/ يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية من ١٨٧٨-١٩٥٣، إشراف حسن يوسف، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام ١٩٧٥.